ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351



المجلد: 06 / العدد: 01 (2021) ص184-195

المصنفات الرقمية وإشكاليات حمايتها ضمن البيئة الالكترونية من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة

Digital works and problems of protection within the electronic environment, from the viewpoint of professors of the College of Humanities and Social Sciences at the University of M'sila

د. محمد لمين بونيف*
جامعة المسيلة (الجزائر)
Mohamedamine.bounif@univ-msila.dz

د. إبراهيم مرزقلال
جامعة المسيلة (الجزائر)
ibrahim.morzouglal @univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
21جويلية 2020
تاريخ القبول:
27 اوت 2020

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المصنفات الرقمية ،
- ✓ حقوق المؤلف
- ✓ البيئة الالكترونية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز معرفة وإحاطة الأساتذة الجامعيين بالمصنفات الرقمية وإشكاليات حمايتها ضمن البيئة الالكترونية ، حيث توصلنا من خلال دراستنا إلى أن الاساتذة الجامعيين على معرفة بقوانين وتشريعات حماية هاته المصنفات وكذا بأشكال وطرق التعدي وانتهاك حقوق المؤلف في البيئة الالكترونية. كما أن التشريعات الجزائرية الراهنة غير كافية وتسعى الى مواكبة للتطورات التكنولوجية وتسارع حركة النشر في الوسط الالكتروني.

Article info

Received
21 July 2020
Accepted
27 August 2020

Keywords:
- ✓ *Digital works*
- ✓ *copyright - electronic*
- ✓ *environment*

Abstract :

This study aims to highlight the knowledge and knowledge of university professors on digital works and the problems of protecting them within the electronic environment, where we have found through our study that university professors are aware of the laws and legislation to protect these works as well as forms and methods of infringement and violation of copyright in the electronic environment. Also, the current Algerian legislation is insufficient and seeks to keep pace with technological developments and accelerate the movement of publishing in the electronic medium.

* المؤلف المرسل.

. مقدمة:

تعد الملكية الفكرية من بين الحقوق الأكثر بروزا وأهمية في مجتمع المعرفة انطلاقا من إفرازات التكنولوجيات الحديثة وظهور مشكلة بث ونشر المعلومات عبر وسائل الإتصال الحديثة وكذا ظهور المكتبات الإلكترونية والرقمية و زادت درجة أهميتها بالنظر إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة و الأخذ بمبدأ أحقية كل فرد في الحصول على المعلومات و الوصول الحر إليها. مما جعلنا نقف أمام مبدأين أساسيين في التعامل مع المعلومات هما :حماية حقوق الملكية الفكرية من جهة، و حماية حق الوصول الحر للمعلومات من جهة اخرى. وإستغلالها كمبادئ إنسانية في عدم حجب المعلومات عن جميع أفراد المجتمع لتحقيق التعليم وترقية الشعوب.

كما ولدت هذه النقلة التقنية مصنفات رقمية حديثة لم تكن معروفة من قبل في ظل البيئة التقليدية بوصفها أعمالا إبداعية فكرية أفرزتها التطورات التكنولوجية المتلاحقة مما يستوجب توفير حماية قانونية لها من منطلق أن هذه المصنفات هي وليدة بيئة تقنية المعلومات و بالتالي يتعين حمايتها بذات التكنولوجيا التي خرجت من رحمها.

ويعتبر الوسط الاكاديمي وهيئة التدريس الجامعي من بين أكثر الاوساط استخداما للمصنفات الرقمية بما تملكه من دقة و سرعة في جمع المعلومات و تحليلها و معالجتها و توزيعها و استرجاعها في وقت يسير، غير أن أهم عائق يواجه هاته الفئة على الإطلاق هو حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية و حمايتها ضمن البيئة الالكترونية وعليه يأتي هذا البحث كمحاولة من الباحثين للتعرف على أهم هذه الإشكاليات المطروحة في هذا الصدد، وكيف يمكن حماية حقوق المؤلف في ظل هذه التغيرات التكنولوجية من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة.

1. الإشكالية :

أسهم التطور التكنولوجي المتسارع في توسيع مفهوم الملكية الفكرية بإستحداث صورة جديدة تمثلها المصنفات الرقمية حيث تغير مفهوم حقوق الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية بحكم التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات وكيفية إتاحتها إلى جمهور المستفيدين ، وساهمت البيئة الالكترونية في تنوع طرق الاعتداء على مصنفات الملكية الفكرية بجميع أشكالها باستعمال أحدث الوسائل التقنية للسطو والانتحال والتحـــوير بمساعدة الحاسب الآلي و الانترنت التي تسهـــل عملية الحصول على برامج الاختراق و الاطـــلاع و الاقتباس . وكذا ظهور جرائم مستحدثة تمثل تعديا على حقوق الملكية الفكرية ، مما فرض على جميع دول العالم إعادة النظر في منظومتها القانونية بشأن حقوق الملكية الفكرية وتكييفها مع متطلبات البيئة الالكترونية .

وانطلاقا من الأهمية البالغة التي تحتلها المصنفات الرقمية لدى الاساتذة الباحثين ودورها الفعال في ترقية البحث العلمي في ظل تطبيقات تكنولوجيات المعلومات الحديثة . جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية وإشكاليات حمايتها ضمن البيئة الالكترونية من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة ، من خلال الاجابة على التساؤلين التاليين :

- **ما مدى معرفة ودراية الأساتذة الجامعيين بحقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية ضمن البيئة الالكترونية ؟**
- **ما مدى احترام الاتفاقيات والتشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في البيئة الالكترونية من طرف الأساتذة الجامعيين؟**

2. أهمية الدراسة:

نوجز أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- تسليط الضوء على واقع حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية ضمن البيئة الالكترونية.
- عرض أهم التشريعات القانونية الموجهة لحماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية ضمن البيئة الالكترونية.

- إبراز معرفة وإحاطة الأساتذة الجامعيين بحقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية ضمن البيئة الالكترونية.
- كشف مدى احترام الاتفاقيات والتشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية من طرف الأساتذة الجامعيين.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالملكية الفكرية للمصنفات الرقمية ضمن البيئة الالكترونية وايضا المصطلحات الخاصة بالبيئة الالكترونية اضافة الى أهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية في هذا المجال والوصول الى تشخيص لهذه الظاهرة الحديثة ومعرفة الجوانب المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل البيئة الالكترونية.

4. الاطار النظري للدراسة :

1.4 أصناف المصنفات الرقمية في البيئة الالكترونية :

تعرف المصنفات الرقمية بأنها تتمثل في مواقع الأنترنت وبمحتوى المواقع من مواد النشر الإلكترونية نصوصا، مواد سمعية مرئية.

وتعرف أيضا بأنها الشكل الرقمي لمصنفات موجودة دون تغيير أو تعديل في النسخة الأصلية للمصنف سابق الوجود، يتم نقل المصنف التقليدي المكتوب إلى وسط تقني رقمي (كالأقراص المدمجة ، CD أو الأسطوانات المدمجة الرقمية ، DVD) أو في الشكل الرقمي منذ البدء لأي نوع من المصنفات.[1]

يمكن ذكر أهم أصناف المصنفات الرقمية في البيئة الالكترونية كما يلي :

- **برامج الحاسوب :**

تعد برامج الحاسوب أهم المصنفات الرقمية التي حظيت باهتمام كبير من حيث وجوب الاعتراف بها وتوفير الحماية القانونية لها، والبرمجيات هي الكيان المعنوي لنظام الكمبيوتر والتي من دونها لا يكون هناك أي فائدة للمكونات المادية من الأجهزة والوسائط، وهي تنقسم من الناحية التقنية إلى برمجيات التشغيل المنوط بها إتاحة عمل مكونات النظام معا وتوفير بيئة عمل البرمجيات التطبيقية، هذا من ناحية التقنية، أما من ناحية الدراسات التشريعية والقانونية، فقد أثير العديد من المفاهيم المتصلة بأنواع البرمجيات، أهمها برمجيات المصدر والآلة، والخوارزميات، ولغات البرمجة، وبرامج الترجمة، ووفق لاتفاقية تريبس TRIPSفإن البرمجيات محل حماية سواء كانت بلغة الآلة، أو المصدر، ولمؤلفها كافة الحقوق المالية والمعنوية لمصنفات حق المؤلف – شأنها في ذلك شأن التسجيلات الصوتية والمرئية. [2].

- **قواعد البيانات:**

ويقصد بها كل النصوص، والصور المحفوظة رقميا، والتي بذل فيها جهد فكري، ومادي في جمعها، وتنسيقها مثل: الموسوعات . وقواعد المعطيات، والأرشيف الرقمي، و يقصد بقواعد البيانات مجموعة المصنفات والأساليب و القواعد، حيث يمكن أن تشمل الوثائق المتعلقة بسير مجموع علاج المعطيات، و المصطلح عليها بالإنجليزية " soft ware." أما الميثاق الأوروبي الجديد فقد عرفها بأنها:" مجموعة المصنفات أو المعلومات أو أي عناصر أخرى منسقة ومنظمة و تدار بواسطة النظام الإلكتروني أو أي نظام آخر، و تشكل قواعد البيانات لذاتها . إبداعا فكريا يستحق الحمايــة" [3] .

- **الدوائر المتكاملة:**

إن مسألة حماية الدوائر المتكاملة (الطبوغرافية) هو موضوع جديد فالدوائر المتكاملة هي نتاج العقل البشرى و الإبداع في تصميم جديد للدوائر المتكاملة يتكلف استثمارات ضخمة و هذا هو السبب الرئيسي وراء البحث عن حماية مثل تلك التصميمات. وقد قامت اتفاقية تربس بتبني موضوع حماية التصميمات الطبوغرافية للدوائر المتكاملة و وضع التعريف الخاص بها .

بتطوير صناعة الإلكترونيات مثلت أشباه المواصلات فتحا جديدا خاصة مع تطوير عمليات دمج الدارات الإلكترونية الشريحة للقيام بمهام والوظائف الإلكترونية، وتضم الدوائر المدمجة على شريحة شبه الموصل، وأصبح بذلك العمل الإبداعي متمثل في طبوغرافيا الشريحة في كل مرة يتم فيها تطوير أداء نظم الحواسيب مما جعل طبوغرافيا الدوائر المتكاملة تستوجب الحماية، بفعل العديد من الاتفاقيات التي أصدرها المجلس الأوربي سنة: 1986 واتفاقية واشنطن عام:1989 إلى جانب اتفاقية تربس.

2.4 التشريعات القانونية لحماية المصنفات الرقمية:

تعتبر التشريعات القانونية الوسيلة الأهم في عملية حماية حقوق المؤلفين والناشرين وتوفير الحماية للمعلومات بصفة عامة من عمليات التخريب والقرصنة والاعتداء سواء تعلق الأمر بالمصنفات التقليدية أو المصنفات التي فرضتها البيئة الجديدة"المصنفات الرقمية ".

ولقد توصل النقاش الدولي إلى إبرام معاهدة الويبو لحق المؤلف التي تولي في معظم أحكامها أهمية قصوى إلى ما أنتجه الفضاء الإلكتروني الذي دفع ببعض المهتمين بتسميتها *معاهدة الإنترنت* وهذا دفعنا إلى القول بأن التشريعات القانونية تبقى أهم الوسائل في توفير الحماية المناسبة للمصنفات.

1.2.4 **إتفاقية الويبـــو**: ترجع جذور هذه الإتفاقية إلى سنة 1883 التي إنبثقت فيها المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية. و تضم هذه المعاهدة إتفاقيتين الأولى متعلقة بحماية حقوق المؤلف و الثانية متعلقة بالحقوق المجاورة : [4]

أ. المعاهدة الأولى المتعلقة بحقوق المؤلف أحالت فيها الإتفاقية إلى تطبيق معاهدة برن.

ب. المعاهدة الخاصة بالحقوق المجاورة وتسمى بمعاهدة الويبو بشأن الأداء و التسجيل الصوتي والتي تم إعتمادها في سنة 1996، و قد جاءت أحكامها حسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الفصول التالية : [5]

- الفصل الأول: وجاءت فيه أحكام عامة .
- أما الفصل الثاني فيتعلق بالحقوق المعنوية، والمتمثلة في نسبة أدائه إليه (الفنان) و الحق في الإعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أي تعديل آخر يكون مضرا بسمعته،و تظل محفوظة بعد وفاته.
- أما الحقوق المالية فهي المتعلقة بالحق في الإستنساخ و الحق في التوزيع و التأجير.
- أما مدة الحماية فقد أقرتها المادة 17 بـ 50 سنة من نهاية السنة التي تم تثبيت الأداء في تسجيل صوتي.

2.2.4 **إتفاقية بـــــرن**: هي أول إتفاقية دولية للجوانب المتعلقة بحقوق المؤلف أو ما يعرف بحقوق الملكية الفكرية الأدبية.

وقد جاءت بعد إنعقاد أول إتفاقية لحماية الملكية الصناعية في 1883 بباريس. ثم أتبعتها إجتماعات في سويسرا بخصوص إشكالية الملكية الفكرية الأدبية. حيث تم إنعقاد مؤتمر في مدينة برن، ويعد أول مؤتمر يضم العديد من دول العالم من أجل وضع تنظيم دولي لحماية حقوق المؤلفين و ذلك بتاريخ 9 سبتمبر1886. توالت بعدها عدة مؤتمرات دولية مثل مؤتمر روما في 1928. [6]

تضم هذه الإتفاقية 38 مادة، وهذه المواد يمكن تقسيمها كما يلي :

- من المادة 1 – 21 : تتعلق بتحديد المصنفات الأدبية و الفنية ومدة حمايتها.
- ومن المادة 21- 38 : فهي تتعلق بكيفية تنظيم هذا الإتحاد و الإنضمام إليه.

وقد تضمنت هذه الإتفاقية العديد من المبادئ الأساسية و الجوهرية الواجب إحترامها من طرف الدول الأعضاء و الموقع عليها و التي لا تتغير مع التعديلات المدخلة فيما بعد بل تدعمها و المتمثلة في :

_مبدأ المعاملة الوطنية: الذي يتجسد من خلال أن للمصنف نفس القيمة القانونية للمصنف الوطني لدولة أخرى نشر بها و هذا ما قررته المادة الخامسة الفقرة الأولى تتمتع المادة المصنفات المذكورة أنفا بالحماية في جميع دول الإتحاد و تباشر هذه الحماية مصلحة المؤلف لمصلحة من آلت إليه الحق من بعده.

_ مبدأ الحد الأدنى من الحماية: ويعد الأساس في تقرير مبدأ المعاملة الوطنية أو المساواة حيث قررت الإتفاقية في مادتها وضع حد أدنى من الحماية لا يجوز تنازل عنه أو الأخذ بأقل منه مع إمكانية توفير الحماية أكبر من التي تفرضها إتفاقية برن وهذا ما جاء في نص المادة19.[7]

3.2.4 اتفاقية جنيف: تعتبر معاهدة دولية أبرمت في 29 أكتوبر 1971، و كانت كنتيجة لتزايد الإستنساخ الغير المرخص به للفونوغرامات. و ما يترتب عليه من أضرار لأصحاب الحقوق سواءا المؤلفين أو الفنانين الذين يؤدونها أو منتجي الفونوغرامات.

وقد جاءت في اثني عشر 12 مادة مراعية الإتفاقيات الدولية المبرمة من قبل كإتفاقية روما المؤرخة في 26 أكتوبر 1961 المتعلقة بحماية الفنانين و هيئات الإذاعة، و الإتفاقية الدولية للملكية الفكرية الويبو و قد أقرت المادة الأولى منها إعطاء تعاريف و مفاهيم عامة و المتمثلة في :

_تعريف الفونوغراما: يقصد به كل تثبيت صوتي دون سواه لأصوات التي مردها عملية أداء أصوات أخرى .

_ منتج الفونوغرام: يقصد به كل شخص قانوني أو إعتباري قام بتثبيت الأصوات .

- في حين النسخة: هي المادة المحتوية على أصوات أخذت مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من فونوغرام .

_ التوزيع على الجمهور: يقصد به كل عمل يسمح بعرض هذه النسخ على الجمهور.

أما في المواد من 2 حتى 7 فتتعلق بالإجراءات التي يجب على الدول المنظمة إليها أن تلتزم بها حيث ورد:

في المادة2 أنه يكون على كل دولة حماية الفونوغراما، سواءا المستنسخة بطريقة غير مرخصة أو المستوردة كذلك بغرض توزيع على الجمهور.

أما المادة 3 فقد أقرت باختصاص التشريعات الوطنية في تقرير الوسائل الضرورية لحمايتها و التي تنحصر في:

الحماية عن طريق حقوق المؤلف، أو حق أخر معين، أو عن طريق القانون الخاص بالمنافسة الغير مشروعة، أو الجزاءات الجنائية.

- **اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية 'تربس':1994**

و تمثل اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. التي أبرمت لتطوير التجارة العالمية و تحريرها، بما لا يتعارض مع التدابير و الإجراءات المتخذة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية و حقوق التجارة المشروعة.

و تشير هذه الإتفاقية في موادها على معظم بنود الإتفاقيات الدولية كاتفاقية برن و اتفاقية واشنطن. و قد عالجت حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في عدة أجزاء و محاور وما يهمنا في هذه الإتفاقية أحكام الملكية الفكرية الأدبية.

الأحكام العامة و المبادئ الأساسية: وقد نصت على العديد من المبادئ المتمثلة في: [8]

- مبدأ المعاملة الوطنية : التي من خلالها يكون للمؤلف نفس المعاملة التي يتمتع بها المؤلفين في أي دولة عضو في الإتفاقية.

- مبدأ الحد الأدنى من الحماية : التي لا يجوز الحكم بأقلها، رغم أنه يمكن إفراد حد أعلى من الحماية التي تقرها المعاهدة.

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : و التي مفادها أن أية دولة عضو منحت ميزات تفضيلية لدولة ما أن تعمم هذه الميزة لباقي الدول الأخرى العضوة.

- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية : و وضع هذا المبدأ بغرض مساعدة الدول النامية على نقل التكنولوجيا المتطورة لأجل الإندماج في التجارة العالمية.

أما المعايير المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية و نطاقها:

نظمتها المواد من 9_40 من المعاهدة حيث تضمنت أنواع حقوق الملكية الفكرية المحمية بموجبها. و ما نلاحظه أنها أشارت إلى الإتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حقوق الملكية الفكرية السابقة لها من خلال الإحالة إلى تطبيق قواعدها خاصة إتفاقية برن. إذن فهذه الإتفاقية قد إهتمت بالقواعد الإجرائية منها على الموضوعية رغم أنها قد أضافت وطورت في أحكام هذه الإتفاقيات.

من خلال نصوص إتفاقية تربس يتجلى لنا بأن هذه الإتفاقية قد جاءت بنوع من التفصيل في إفراد نصوص تضبط حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة العالمية. و هذا ما يبرز الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها المعلومات و المعرفة في هذا العصر، وضرورة حمايتها بطريقة تسمح بالإستثمار الفعلي لها و الحفاظ على حقوق المؤلفين. مما يسمح و يحقق المزيد من الإبداع و الإبتكار و حرية أكبر في إنسياب المعلومات و الولوج المباشر إليها.و ذلك من خلال وضع إجراءات و إفراد لجزاءات، من شأنها ردع كل عمل يعرض حق المؤلف إلى القرصنة و السرقة. و إنشاء محاكم دولية تعتمد على أسلوب التحكيم الدولي.

رغم ذلك فإن عدة إشكاليات تبقى مطروحة خاصة ما يتعلق بعدم وجود قاعدة الإلزام، و عدم مصادقة كل الدول على نصوص الإتفاقيات الدولية. إضافة إلى التعارض الموجود بين نصوص المعاهدات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية. فإتفاقية برن تمنح للمؤلف على مصنفه حقا ماديا و معنويا في حين إتفاقية تربس تمنحه حقا ماديا فقط. و هذا ما يثير إشكالية القانون الواجب التطبيق.

أما بالنسبة لموقف الجزائر من الاتفاقيات الدولية في حقل الملكية الفكرية، فيمكننا القول إن الجزائر منضمة الى ثماني (08) اتفاقيات دولية واقليمية بهذا الشأن.

1.4 تقنيات حماية المصنفات الرقمية:

إلى جانب الإدارة القانونية التي لاتكفي لوحدها لتوفير الحماية للمعلومات المنشورة في ظل الاختراقات والانتهاكات التي تعرفها البيئة الرقمية نجد أن هناك متطلبات تقنية توفر الحماية إلى حد ما، وكذلك الحد من عمليات السطو، والتخريب وما شابه ذلك من أعمال غير مرخص لها قانونا، ولا من الناحية التقنية، ولا حتى الأخلاقية، ومثل هذه التقنيات من شأنها وضع عقبات تمنع أو تعيق إساءة الاستخدام، ويمكن أن توضع كنقطة بداية لحماية حقوق التأليف، والملكية الفكرية للمواد المنشورة رقميا من خلال شبكات المعلومات. ومن أهم التقنيات نذكر : [9]

- **التشفير:**

يساعد على تحوير صورة البيانات لتكون غير مفهومة لمن يريد التجسس حيث يستخدم في منع الشخص غير المرخص من الإطلاع على هذه البيانات وبهذا تكون قد تحققت الغاية التي يريدها المبدعون، والمؤلفون، وهي سلامة، وامن معلوماتهم، وهي أعلى درجات الحماية في البيئة الرقمية.

- **التوقيع الإلكتروني:**

يعتمد عليه لتحقيق مستوى من الأمان لأنه يحافظ على سرية المعلومات أو الرسالة المرسلة، وعدم قدرة أي شخص الإطلاع عليها أو التعديل فيها، كما أنها تحد شخصية، وهوية المرسل، والمستقبل إلكترونيا، والتأكيد من
مصداقية هذه الشخصيات مما يساعد الكشف عن كل متحايل.

- **الذكاء الاصطناعي:**

ويكون ذلك بمساعدة خبرات متمرسين في القانون، فهناك إمكانية كبيرة في توظيف الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الخبيرة التي بإمكانها إعطاء حلول قانونية حيث يستطيع القائمون على حماية حقوق الملكية الفكرية، وهذا بالاعتماد على الأنظمة الخبيرة لتفادي الانتهاكات، والاعتداءات التي تمس حق المؤلف المكلف قانونا حيث تفيد في :

* جعل التشريعات، والنصوص القانونية في متناول الجميع من خلال نظم البحث، والاسترجاع.

*قدرة النظم الخبيرة على توليد البدائل القياسية مع متطلبات القضية المطروحة .

ومنه فإن تكنولوجيا المعلومات كانت بقدر ما هي نعمة، كانت نقمة على حماية الملكية لهذه المصنفات الرقمية.

5. الدراسة الأساسية :

1.5 منهج الدراسة:

يرتبط اختيار المنهج المناسب للدراسة بطبيعة المشكلة التي يعالجها ، وفي هذه الدراسة يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف الظاهرة وتحليلها من عدة جوانب خاصة ما تعلق منها بالانتهاكات والقرصنة واهم الاجراءات المتبعة في حماية المصنفات الرقمية سواء الطرق التقنية المعتمدة في حماية هذه المصادر الالكترونية او التشريعات القانونية.

2.5 مجالات الدراسة :

وتتمثل مجالات الدراسة في:

- **المجال المكاني " الجغرافي ":** كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- **المجال الزمني :** دامت فترة الدراسة حوالي شهرين ، (جانفي ، فيفري 2019) بدءا بالدراسات الاستطلاعية والاستكشافية إلى اختيار أداة البحث ثم تحليل البيانات واستنتاج النتائج.
- **المجال البشري:** الاساتذة الدائمون بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

3.5 عينة الدراسة :

يتكون المجتمع الأصلي للدراسة من جميع الاساتذة الدائمين بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة والمقدر عددهم بـ 230 أستاذا في مختلف التخصصات ، وقد اخترنا عينة عشوائية بـ 115 أستاذا وذلك بنسبة 50% من المجتمع الأصلي . ولقد تم توزيع استمارات الاستبانة واسترجاعها على أفراد عينة الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1) يوضح توزيع استمارات الاستبانة واسترجاعها على أفراد العينة

التعييـن	العدد	النسبة %
الاستمارات الموزعة	115	% 100
الاستمارات المسترجعة	115	% 100

حيث أن تطابق هذه النسب يرجع إلى حرصنا على التوزيع والاسترداد الموضعي لاستمارات الاستبانة الموجهة إلى هذه الفئة، وهو ما يعني القيام بالتوضيحات اللازمة عن أي سؤال، يلتبس على المبحوث ، لتفادي الوقوع في حالات الإلغاء والاستبعاد.

4.5 تحليل البيانات وعرض النتائج :

- **استخدام أفراد عينة الدراسة للمصنفات الرقمية في البحث العلمي :**

الجدول رقم (2) يوضح استخدام أفراد عينة الدراسة للمصنفات الرقمية في البحث العلمي

	المجموع	النسبة المئوية %
كثير جدا	32	27,83
كثير	48	41,74
متوسط	19	16,52
نادر	16	13,91
المجموع	**115**	100,00

من خلال نتائج الجدول رقم (2) اتجهت إجابات المبحوثين في هذا السؤال إلى التعبير عن استخدامهم الكثير للمصنفات الرقمية في بحوثهم العلمية بنسبة 41.74 % وهذا راجع إلى حداثة التوجه نحو هذا النمط من النشر الالكتروني وتداول الوثائق عبر الشبكات في الجامعات الجزائرية ، تليها نسبة 27.83% للمجيبين بالاستعمال الكثير جدا لنفس الاسباب تقريبا ، ثم نسبة 16.52 % للإستخدام المتوسط ونسبة 13.91 % للإستخدام النادر وهم عموما من المبحوثين الذين لازالوا يفضلون البحث عبر الأوعية الورقية ، اضافة الى عدم قدرة مجموعة من المبحوثين على التأقلم مع هاته المصادر. حيث انهم لا يحسنون استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات عموما والمصنفات الرقمية بصفة خاصة . وعموما نستنتج أن إستخدام أفراد عينة الدراسة للمصنفات الرقمية في البحث العلمي كثير ومشجع وهذا يعود الى مرونة استخدام هاته المصنفات وسهولة اتاحتها والحصول عليها لدى معظم افراد العينة.

- **قيام أفراد العينة بممارسة النشر على شكل مصنفات رقمية :**

الجدول رقم (3) يوضح قيام أفراد العينة بممارسة النشر على شكل مصنفات رقمية		
	المجموع	النسبة المئوية %
نعم	66	57,39
لا	49	42,61
المجموع	**115**	100.00

من خلال استطلاع نتائج الجدول رقم (3) يتضح لنا جليا أن أغلب المبحوثين يقومون بنشر أعمالهم على شكل مصنفات رقمية بنسبة 57.39% بحكم اطلاعهم على مزايا هذا النوع من النشر لما يتيحه من معلومات ذات سهولة في الوصول، حداثة في الصدور ، وتنوع في أشكال مصادر المعلومات الالكترونية من جميع أرجاء العالم وبكل اللغات، كذلك سهولة التداول والتحميل ، في حين صرحت نسبة 42.61 % بعدم قيامها بممارسة النشر على شكل مصنفات رقمية كونهم لا يزالون يعتمدون على مصادر المعلومات ذات الطبيعة الورقية .إضافة الى نقص ثقتهم في النشر على شكل رقمي خاصة ما تعلق بحقوق التأليف وحماية الملكية الفكرية .

وعليه نستنتج إتجاه معظم أفراد العينة نحو النشر بشكل مصنفات رقمية نظرا لنجاعته ومرونته .

- **معرفة افراد العينة بقوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية :**

الجدول رقم (4) يوضح معرفة افراد العينة بقوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية		
	المجموع	النسبة المئوية %
نعم	84	62,22
لا	51	37,78
المجموع	**115**	100.00

حسب نتائج الجدول رقم (4) يتضح أن نسبة 62.22 % من المبحوثين على معرفة بقوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية انطلاقا من اطلاعهم المستمر على مستجدات النشر ضمن هاته البيئة وكذا حرصهم المستمر على تفادي الوقوع في الاخطاء العلمية كالانتحال والسرقة العلمية ، بينما لازالت نسبة 37.78 % من المبحوثين غير مطلعة على هاته القوانين والتشريعات بسبب الإهمال وكذا عزوفهم عن استعمال المصنفات الرقمية والمنشورات الالكترونية في بحوثهم ودراساتهم .

وعليه نستنتج أن نسبة معتبرة من المبحوثين على معرفة بقوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية وهو مؤشر إيجابي يدل على نضج الاساتذة الجامعيين على صعيد معرفة القوانين والاطلاع عليها والعمل بها .

- **مواكبة افراد العينة لمستجدات قوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية**

الجدول رقم (5) يوضح مواكبة افراد العينة لمستجدات قوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية		
	المجموع	النسبة المئوية %
نعم	80	69,57
لا	35	30,43
المجموع	**115**	100.00
في حالة الاجابة ب (نعم) ما هي مصادر المواكبة لديك ؟		
الاصدقاء والزملاء	23	29,11
التكنولوجيا الحديثة	45	56,96
ديوان حقوق المؤلف	11	13,92
المجموع	79	100,00

من خلال نتائج الجدول رقم (5) توصلنا الى أن نسبة 69,57 % من أفراد العينة مواكبون لمستجدات قوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية وهذا عن طريق التكنولوجيات الحديثة للاطلاع بنسبة 56,96 % ثم الاصدقاء والزملاء بنسبة 29.11 % ثم ديوان حقوق المؤلف بنسبة 13.92 % ، وهذا يدل على حرص أفراد العينة على متابعة هاته المستجدات وتفادي الوقوع في الزلات والاخطاء الجالبة للمشاكل والمضيعة للحقوق ، بينما أجابت نسبة 30.43% بنفي متابعة المستجدات او مواكبة القوانين .

وعموما نستنتج أن مواكبة افراد العينة لمستجدات قوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية مما يدل على وعيهم ونضجهم وكذا حرصهم على الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية .

- **معرفة افراد العينة بأهم طرق التعدي وانتهاك حقوق المؤلف في البيئة الالكترونية :**

الجدول رقم (6) يوضح معرفة افراد العينة بأهم طرق التعدي وانتهاك حقوق المؤلف في البيئة الالكترونية		
	المجموع	النسبة المئوية %
النسخ واللصق "إعادة النسخ"	102	35,92
التثبيت على الدعائم الإلكترونية	87	30,63
نشر المصنف على شبكة الإنترنت دون ترخيص من صاحب الحق	51	17,96
أخرى	44	15,49
المجموع	**284**	100.00

من خلال استطلاع نتائج الجدول رقم (6) أجابت نسبة 35.92 % من المبحوثين أن النسخ واللصق "إعادة النسخ" يعد أكثر طرق التعدي وانتهاك حقوق المؤلف في البيئة الالكترونية شيوعا لدى الاكاديميين الجزائريين رغم معرفتهم بخطورة العمل به واستعماله في البحوث العلمية وكذا تجريم العمل به في جميع نصوص الاتفاقيات والتشريعات التي تحكم النشر في هاته البيئة. في حين صرحت نسبة 30.63% من المبحوثين بمعرفتها بأن التثبيت على الدعائم الإلكترونية دون إذن المؤلف يعد نسخا غير مشروع ويعد تعديا وانتهاكا صارخا لحقوق المؤلف في البيئة الرقمية بموجب جميع نصوص القانون ، بينما صرحت نسبة 17.96% من المبحوثين أن نشر المصنف على شبكة الإنترنت دون ترخيص من صاحب الحق يعد بدوره انتهاكا لحقوق المؤلف. بينما أشارت نسبة 15.49% من المبحوثين أن هناك أشكالا أخرى

للإنتهاك والتعدي على غرار التعديل والتوزيع وإعادة التوزيع وكذا نشر المصنف من قبل دور النشر الإلكترونية دون إذن المؤلف والتحميل على أجهزة الحاسب والتوزيع للمصنفات . وعليه نستنتج أن معظم المبحوثين على معرفة ودراية كبيرة بأشكال وطرق التعدي وانتهاك حقوق المؤلف في البيئة الالكترونية .

- **رأي أفراد العينة حول التشريعات الجزائرية الراهنة في حماية الملكية الفكرية في البيئة الإلكترونية:**

الجدول رقم (7) يوضح رأي افراد العينة حول التشريعات الجزائرية الراهنة في حماية الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية		
	المجموع	النسبة المئوية %
تشريعات مواكبة وكافية	65	56,52
تشريعات قاصرة وضعيفة	50	43,48
المجموع	**30**	100.00

من خلال استطلاع نتائج الجدول رقم (7) يتضح أن نسبة 56.52 % من المبحوثين يرون أن التشريعات الجزائرية الراهنة في حماية الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية تشريعات مواكبة وكافية للتطورات التكنولوجية وتسارع حركة النشر في الوسط الالكتروني بحكم انضمام الجزائر الى ثماني (08) اتفاقيات دولية واقليمية بهذا الشأن. بينما ترى نسبة 43,48% أن هذه التشريعات لازالت قاصرة وضعيفة ولا تواكب التطورات بفعالية بدليل عجزها في كثير من الاحيان عن وقف الانتهاكات وردع مرتكبيها .

وعليه نستنتج أن التشريعات الجزائرية الراهنة في حماية الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية غير كافية وتسعى الى مواكبة للتطورات التكنولوجية وتسارع حركة النشر في الوسط الالكتروني.

- **مقترحات أفراد العينة لتجسيد حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية :**

الجدول رقم (8) يوضح مقترحات أفراد العينة لتجسيد حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية		
	المجموع	النسبة المئوية %
التوعية والتحسيس	77	25,93
التطبيق الصارم للقوانين	65	21,89
تحيين القوانين والتشريعات دوريا	60	20,20
التعاون المحلي والدولي لمحاربة القرصنة والاعتداءات	82	27,61
اخرى	13	04,38
المجموع	297	100,00

حسب نتائج الجدول رقم (8) نجد أن نسبة 27.61% من المبحوثين يقترحون وجوب ضبط التعاون المحلي والدولي لمحاربة القرصنة والاعتداءات كخيار استراتيجي لتجسيد حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية ، بينما تقترح نسبة 25.93% من المبحوثين اللجوء الى خيار التوعية والتحسيس وهو توجه حضاري قوي غير أنه للأسف غير مجدي مع بعض الانواع من المستفيدين ، في حين تقترح نسبة 21.89% من التطبيق الصارم للقوانين لردع القراصنة والحد من الانتهاكات والاعتداءات التي صارت ترتفع بوتيرة متسارعة في ظل غياب سياسة العقاب ، بينما تتجه نسبة 20.20% من المبحوثين الى اقتراح تحيين القوانين والتشريعات دوريا لتجاوز حالات الفراغ وملئ الثغرات القانونية ومواكبة التطورات بتشريعات مناسبة لها للحد من الفراغ في المنظومة القانونية. في حين اقترحت نسبة 04.83 % من المبحوثين انشاء قواعد بيانات وتعزيز منظومة الرقابة على النشر .

وعليه نستنتج أن معظم أفراد العينة يقترحون مجموعة من الحلول التوعوية والتشريعية المناسبة لتجسيد حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية.

6. خاتمة :

جاءت المصنفات الرقمية كأحد مفرزات التكنولوجيا الحديثة التي تستدعي الحماية من إنتهاكات الانتحال والتعدي في البيئة الالكترونية ، ومن خلال إستعراضنا لتطبيقات الدراسة الميدانية يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

- إستخدام أفراد عينة الدراسة للمصنفات الرقمية في البحث العلمي كثير ومشجع .
- إتجاه معظم أفراد العينة نحو النشر بشكل مصنفات رقمية نظرا لنجاعته ومرونته .
- نسبة معتبرة من أفراد العينة على معرفة بقوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية .
- مواكبة افراد العينة لمستجدات قوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية ضمن البيئة الالكترونية تدل على وعيهم ونضجهم وكذا حرصهم على الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.
- معظم أفراد العينة على معرفة ودراية كبيرة بأشكال وطرق التعدي وانتهاك حقوق المؤلف في البيئة الالكترونية .
- التشريعات الجزائرية الراهنة في حماية الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية حسب أفراد العينة غير كافية وتسعى الى مواكبة للتطورات التكنولوجية وتسارع حركة النشر في الوسط الالكتروني.

وعلى ضوء النتائج المسجلة في الدراسة يقترح الباحثان ما يلي :

- زيادة التعريف و تكثيف الإعلام حول حماية الملكية الفكرية واستخدام المصنفات الرقمية ضمن البيئة الالكترونية في أوساط الاساتذة والطلبة الباحثين .
- إلحاق الاساتذة والطلبة الباحثين الذين لا يملكون معرفة ودراية بتشريعات حماية الملكية الفكرية واستخدام المصنفات الرقمية ضمن البيئة الالكترونية بدورات تكوينية متخصصة.
- توفير مختصين في النشر والقانون والملكية الفكرية لإرشاد الاساتذة والطلبة الباحثين .
- إجراء ندوات و محاضرات أكاديمية تركز على حماية الملكية الفكرية واستخدام المصنفات الرقمية ضمن البيئة الالكترونية بمؤسسات التعليم العالي لدى الباحثين .
- محاولة ترقية التشريعات الجزائرية الراهنة في حماية الملكية الفكرية في البيئة الالكترونية لمواكبة للتطورات التكنولوجية وتسارع حركة النشر في الوسط الالكتروني.

7. قائمة المراجع:

[1] عطوي مليكة. **الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت.** أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010 ، ص11

[2] أحمد عبد الله مصطفى. **حقوق الملكية الفكرية والتأليف في بيئة الإنترنت** -. Cybrarian Journal -.ع 21، ديسمبر 2009 .- تاريخ الاطلاع : 20.01.2020.- متاح في :
http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=487:2009-10-04-07-53-08&catid=227:2009-05-26-13-45-06

[3] الزعبي محمد علي فارس. **الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقا لقانون حق المؤلف.** الإسكندرية ، منشأة المعارف، 2003 ، ص76

[4] فاضلي إدريس. **المدخل إلى الملكية الفكرية: الملكية الأدبية والفنية و الصناعية.** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ،ص.67

[5] المنظمة العالمية للملكية الفكرية. **الإتفاقية الدولية لحقوق الملكية الفكرية.** متاح على الرابط: www .wipo. com تاريخ الاطلاع 07.12.2019:

[6] فاضلي إدريس. **المرجع السابق.**ص.59

[7] هارون، جمال.**الحماية المدنية للحق الأدبي للمؤلف في التشريع الأردني:دراسة مقارنة.** الأردن:دار الثقافة،2005.ص.188

[8] على الدين رشا. **النظام القانوني لحماية البرمجيات.** الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ،2007 ، ص.177

[9] سوفالو أمال . **حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية .** أطروحة دكتوراه في القانون . جامعة الجزائر 1 ، 2017 ، ص.274